

تحدثت عن أسباب التوقيفات وطلبت السجن للموقوفين من ٣ الى ١٥ سنة

٩قرارات اتهامية أحالت ٧٧ "عونياً" و"قواتياً" على القضاء

النهار ٢٠٠١/٨/١٧

أنهى قاضي التحقيق العسكري عبد الله الحاج مرحلة التحقيقات الاستنطاقية التي بدأها مع الموقوفين من "التيار الوطني الحر" و"القوات اللبنانية" بإصداره الخميس القرارات الاتهامية في حقهم.

وبلغ عدد الموقوفين المشمولين بهذه القرارات، ٧٧ احيلوا للمحاكمة جميعهم امام المحكمة العسكرية الدائمة بالجنايات والجنح بالنسبة الى بعضهم، طبقاً لادعاء النيابة العامة العسكرية عليهم، اذ لم يتبين من خلاصات القرارات الاتهامية وعددها تسعة قرارات، تبديل في الوصف الجرمي. وتعرض وقائع هذه القرارات الاسباب التي ادت الى توقيف المدعى عليهم سواء من "التيار الوطني" او من "القوات".

واعترفت الوقائع ان المنسق العام للتيار اللواء المتقاعد نديم لطيف، الذي انشأ هذا التيار بالتنسيق مع العماد ميشال عون راح يعمل مع اعضاء في التيار على بث افكاره ومبادئه واهدافه الراضية لسياسة الدولة اللبنانية والوجود العسكري السوري في لبنان، والعمل للضغط على الدولة شعبياً واعلامياً من اجل تغيير سياستها وخصوصاً لناحية تلازم المسارين اللبناني والسوري وتصور السياسة اللبنانية على انها سياسة تبعية وان السلطات الثلاث لا تمثل الشعب، مما يؤدي بحسب القرار الى تعريض لبنان لخطر اعمال عدائية ويعكر علاقته بدولة شقيقة.

وبالنسبة الى المتهمين "القواتيين"، ذكرت هذه القرارات انه رغم حل حزب "القوات"، لم يمثل بعض الموقوفين "القواتيين" لهذا القرار وجرت متابعة النشاط مع كوادر حزب "القوات" للبحث في كيفية احياء دور الحزب وتنظيم هيكلته.

وكذلك، تناول احد القرارات دور خلية الطلاب التابعة لـ"القوات" في الجامعة اللبنانية والمسؤول عن الطلاب الموقوف سلمان سماحة والدعوة الى المشاركة في تظاهرات غير مرخص لها ورفع لافتات مناهضة لقرارات السلطة اللبنانية تدعو الى انسحاب الجيش السوري، وذلك خلال زيارة البطريك الماروني الكاردينال مار نصرالله بطرس صفير الأخيرة للشوف وجزين.

وأحيل الموقوفون على المحاكمة بجنايات تنص على عقوبة السجن بين ثلاث سنوات و ١٥ سنة. ومن المقرر ان تبدأ المحاكمات فور الانتهاء من تحضيرها، ورجح ان يكون ذلك الاثنين في ابعد تقدير. ويشار الى ان سبعة محامين وطبيباً ومهندساً سيحاكمون بين الموقوفين.

قرار لطيف

وجاء في القرار الاتهامي المتعلق باللواء المتقاعد لطيف: "تبين ان كلاً من: نديم مسعود لطيف مواليد ١٩٣٦ في بعدران، حكمت فرج ديب مواليد ١٩٥٦ في الربوة، باتريك الياس المستحي مواليد ١٩٧٤ في غادير، سلمان خير سماحة مواليد ١٩٦٦ في الخنشارة، شربل طنوس ابي عقل مواليد ١٩٦٣ في جدائل، نادر فارس نادر مواليد ١٩٥٩ في البترون، وكل من يظهره التحقيق،

اوقفوا وجاهياً في تاريخ ٢٠٠١/٨/١٤

انه في الاراضي اللبنانية اقدموا على القيام بأعمال وكتابات وخطب لم تجزها الحكومة تعرض لبنان لخطر اعمال عدائية وتعكر صلته بدولة شقيقة، كما اقدموا على نقل انباء كاذبة ومبالغ فيها من شأنها ان توهن نفسية الأمة وتضعف الشعور

القومي، وعلى الانتماء الى جمعية غير مرخص لها والمس بسمعة الجيش السوري الجرم المنصوص عليه في المواد ٢٨٨ و٢٩٦ و٢٩٥ و٣٨٨ و٣٤٦ من قانون العقوبات و١٥٧ من قانون القضاء العسكري.

في الوقائع

تبين من التحقيق ان المدعى عليه نديم لطيف هو المنسق العام لـ"التيار الوطني الحر" غير المرخص والذي انشأه بالتنسيق مع العماد عون، وراح يعمل مع المدعى عليهما حكمت فرح ديب وباتريك المستحي اللذين ينتميان بدورهما الى التيار على بث افكاره واهدافه ومبادئه الرافضة للوجود العسكري السوري في لبنان ورفض سياسة الدولة اللبنانية والعمل على الضغط عليها شعبياً واعلامياً من اجل تغيير سياساتها وخصوصاً لناحية تلازم المسارين اللبناني والسوري وتصوير السياسة اللبنانية على انها سياسة تبعية وليس من سيادة أو حرية. وان السلطات الثلاث الأولى والثانية والثالثة لا تمثل الشعب اللبناني. وفي التحقيق معهم اعترفوا صراحة باقدامهم على القيام بأعمال وكتابات وخطب لم تجزها الحكومة من شأنها ان تعرض لبنان لخطر اعمال عدائية وتعكر علاقته وصلاته بدولة شقيقة ودفع المؤيدين للتيار العوني الى التظاهر والاعتصام في الجامعات والمدارس والشوارع واطلاق شعارات ورفع لافتات في مختلف المناسبات تتدد بالوجود العسكري السوري وبسياسة الدولة اللبنانية والترويج امام الشعب ان التيار سيلجأ الى خطوات تصعيدية ومنها اعلان العصيان المدني، وذلك بغية توريث الاجهزة الامنية اللبنانية ويجاد حال تصادم بين الشعب والسلطة لتسويه صورة الاجهزة والعمل على كل ما من شأنه ان يوهن نفسية الامة والشعور القومي.

اما المدعى عليهم سلمان منير سماحة وشربل ابي عقل وناذر فارس نادر فإنهم ينتمون الى حزب "القوات اللبنانية" المنحلة، ورغم قرار الحل راحوا يمارسون مهماتهم الحزبية ويعقدون الاجتماعات ويحرضون الناس على المشاركة في التظاهرات ضد الوجود العسكري السوري على الاراضي اللبنانية، ويرددون هتافات وشعارات تسيء الى سمعة الجيش السوري ويوهمون المواطنين بأن الاحكام في حق الدكتور سمير جعجع تهدف الى القضاء على المعارضة المسيحية فقط من دون غيرها، وان الدولة مرتهنة والقضاء اللبناني ميسس، وحضهم على رفض قرارات الدولة اللبنانية لان الدولة السورية تفرضها.

تأيدت هذه الوقائع بالتحقيقات الاولية والابتدائية وباعتراضات المدعى عليهم صراحة في مجمل التحقيق.

في القانون:

بما ان اقدام المدعى عليهم نديم مسعود لطيف وحكمت فرح ديب وشربل طنوس ابي عقل وناذر فارس نادر على القيام بأعمال وكتابات وخطب لم تجزها الحكومة والقيام بتظاهرات ورفع شعارات المطالبة بخروج الجيش السوري من لبنان والتي من شأنها ان تعكر صلات الدولة اللبنانية بدولة شقيقة واقدامهم على نقل انباء كاذبة ومبالغ فيها لاضعاف الشعور القومي يشكل الجرم المنصوص عليه في المواد ٢٨٨ و٢٩٦ و٢٩٥ من قانون العقوبات.

وبما ان اقدامهم على القيام بتجمعات للاحتجاج على قرارات السلطة والانتماء الى جمعية منحلة وغير مرخص لها وعلى المس بسمعة الجيش السوري، يشكل الجرم المنصوص عليه في المواد ٣٣٨ و٣٤٦ من قانون العقوبات و١٥٧ من قانون القضاء العسكري.

لهذه الاسباب نقرر وفقاً للمطالبة:

-اتهام المدعى عليهم نديم مسعود لطيف وحكمت فرح ديب وباتريك الياس المستحي وسلمان منير سماحة وشربل طنوس ابي عقل وناذر فارس نادر بالجنايتين المنصوص عليهما في المواد ٢٨٨ و٢٩٦ و٢٩٥ من قانون العقوبات.

-إصدار مذكرة الفاء قبض في حق كل منهم.

-الظن بهم بالجنح المنصوص عليها والمعاقب عليها بمقتضى احكام المواد ٣٣٨ و ٣٤٦ من قانون العقوبات و ١٥٧ من قانون القضاء العسكري.

-إيجاب محاكمة المدعى عليهم جميعاً امام المحكمة العسكرية الناظرة في قضايا الجنايات على ان تنظر في الجنح لعللة التلازم.

تدريكم جميع الرسوم والنفقات".

واحال القرار الاتهامي الثاني على المحاكمة طوني يوسف يزبك بمقتضى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات، والمحامين ايلي كرم كيروز ووليد وديع داغر وفادي عبدالله بركات وانطوان عفيف نصرالله وجورج نعيم عطاالله وايلي ابراهيم بيطار والطبيب فؤاد جريس فرحات وسليم جورج عون وفؤاد سيمون مسلم.

في الوقائع:

تبين انه في ٢٠٠١/٨/٨ اقدمت مديرية المخابرات في الجيش اللبناني على توقيف المدعى عليهم المذكورين لاقدم البعض على القيام بنشاطات سياسية لمصلحة حزب منحل ضاربين عرض الحائط بقرارات الدولة اللبنانية، واقدم البعض الآخر منهم على عقد اجتماعات لمصلحة تيار سياسي غير مرخص له، واتخاذ قرارات مناهضة لقرارات السلطة اللبنانية واطلاق شعارات تندد بوجود جيش لدولة شقيقة على الاراضي اللبنانية وتعكير الصلات بين هاتين الدولتين. وفي التحقيق معهم تبين:

١- ان المدعى عليه طوني يزبك ينتمي الى خلية الطلاب في الجامعة اللبنانية والتابعة لـ"القوات اللبنانية" المنحلة ويقوم بمشاركة هذه الخلية باطلاق الشعارات المؤيدة للقوات والمناهضة للدولة اللبنانية.

٢- المدعى عليه ايلي كيروز كان من المسؤولين عن الاعداد الفكري في حزب "القوات اللبنانية"، ورغم حله لم يكثر لهذا القرار بل تابع نشاطه منذ عام ١٩٩٧ بعقد اجتماعات سرية وعلنية مع بعض المسؤولين في "القوات" ومنهم الدكتور توفيق هندي لاعادة جمع صفوف المحازبين وكوادرهم وابقاء الجهور تاما في كل المناطق واطلاق شعارات وكتابات مناهضة للدولة.

٣- المدعى عليه وليد داغر انتمى عام ١٩٩٤ الى "التيار الوطني الحر" رغم علمه المسبق بأنه غير مرخص له وراح يشارك في اجتماعاته وتظاهراته التي تندد بالوجود العسكري السوري في لبنان وتعتبره غير شرعي، ويتدخل في قرارات السلطة السياسية في لبنان.

٤- المدعى عليه فادي عبدالله بركات انتمى خلال ١٩٩٨ الى "التيار الوطني الحر" وبدأ يحضر اجتماعات في المكتب المخصص لذلك في انطلياس برئاسة المدعو نديم لطيف وآخرين لتداول رفض الوجود العسكري السوري في لبنان، اضافة الى حض الجموع الشعبية على تأييد "التيار الوطني" ودفعهم الى الضغط على نواب مناطقهم لاتخاذ مواقف ضد الوجود السوري وبالتالي العمل على انسحاب القوات السورية من لبنان، وقد زار العماد عون في فرنسا ثلاث مرات في الاعوام ١٩٩٧ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ للعمل ضمن توجيهاته لتحقيق اهدافه.

٥- المدعى عليه انطوان عفيف نصرالله انتمى الى "التيار الوطني الحر" في ١٩٩٢ عندما كان على مقاعد الدراسة في الجامعة اللبنانية، وراح بعد ذلك يشارك في كل اجتماعاته الدورية التي كانت تعقد في مكتب انطلياس برئاسة العميد المتقاعد نديم لطيف الذي يعتبر الوجود السوري في لبنان احتلالاً.

٦ - المدعى عليه جورج نعيم عطاالله انتمى عام ١٩٩٩ الى "التيار الحر" غير المرخص له وبدأ يحضر اجتماعاته التي كان يترأسها لطيف مع آخرين في هذا التيار، في مكتب انطلياس، لتداول رفض الوجود العسكري السوري على الاراضي اللبنانية لأنه يعتبره منافيا لاهداف التيار وهي حرية، سيادة، استقلال.

٧ - المدعى عليه ايلي ابراهيم بيطار انتمى خلال ١٩٩١ الى "التيار الوطني الحر" بعد ايمانه بمبادئه التي تعتبر ان الوجود العسكري السوري في لبنان احتلال، وراح يشارك في الاجتماعات التي يعقدها هذا التيار لتداول مختلف الامور في لبنان، ومنها ما يتعلق بالوجود العسكري السوري.

٨ - المدعى عليه فؤاد جريس فرحات انتمى الى التيار العوني خلال ١٩٩٧ بناء على طلب العميد لطيف، وبدأ يحضر اجتماعاته الدورية التي كانت تعقد في مكتب انطلياس لتداول مواضيع عدة وخصوصا رفض الوجود العسكري السوري على الاراضي اللبنانية وتحديد مكان التظاهرات الطالبية المؤيدة للعماد عون والمناهضة للوجود العسكري السوري في لبنان وتاريخها.

٩ - المدعى عليه سليم جورج عون انتمى الى التيار العوني عام ١٩٩٩ وبدأ يشارك في كل نشاطاته وسافر الى فرنسا مع اعضاء الهيئة العامة لهذا التيار واجتمعوا مع العماد عون للبحث في مختلف الازواض اللبنانية وطريقة العمل على تحقيق اهداف هذا التيار للحصول على بلد حر سيد مستقل، وخصوصا ان سيادة لبنان في رأيهم منقوصة بسبب وجود الجيش العربي السوري على ارضه وتدخله في قرارات الدولة السياسية، وراحوا يبحثون في طريقة تنظيم التظاهرات المطالبة بالانسحاب السوري من لبنان.

١٠ - المدعى عليه فؤاد سيمون مسلم ورغم حل حزب "القوات" بقرار صادر عن الدولة لم يمثل لمثل هذه القرارات، بل تابع نشاطه واجتماعاته مع كوادر حزب "القوات اللبنانية" للبحث في احياء دور "القوات" وتنظيم هيكليتها والمشاركة في تظاهرات غير مرخص لها ورفع لافتات مناهضة لقرارات السلطة اللبنانية.

القرار الثالث

واتهم القرار الثالث المدعى عليهم ايلي ميشال ابو مرعي وميشال الياس ابو مراد ولابا جورج الدكاش وألان جرجس الزيلع وباسكال جان مطر وجرجس اميل الحداد بالجناية المنصوص عليها بمقتضى احكام المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات، واصدار مذكرة لقاء قبض في حق كل منهم وايجاب محاكمتهم امام المحكمة العسكرية الدائمة وتدريبهم جميع الرسم والنققات.

واوردت وقائع هذا القرار:

تبين من التحقيق ان المدعى عليهما ميشال الياس ابو مراد وايلي ميشال ابو مرعي هما من عناصر حزب "القوات اللبنانية" المنحل، وفي تاريخ ٢٠٠١/٨/٣ وعلى اثر زيارة غبطة البطريرك الكاردينال صفير للدمور اقدما على رفع لافتات تتدد بالوجود العسكري السوري في لبنان واطلاق هتافات ضد السوريين ومنها "بدنا نقول عالمكشوف سوريا ما بدنا نشوف" وعرضا للافتات امام عدسات كاميرات تلفزيون "ال. بي. سي".

اما المدعى عليهم لابا جورج الدكاش وألان جرجس الزيلع وباسكال جان مطر وجرجس اميل الحداد فهم من مؤيدي التيار العوني والذين يؤمنون بمبادئه واهدافها، ومنها ان الجيش السوري هو جيش احتلال ولا سيادة وحرية واستقلال بوجوده في لبنان، وخصوصاً المدعى عليه الحداد الذي يشغل منصب عضو في الهيئة العامة للتيار المذكور ومسؤول المكتب الاعلامي فيه، وهو على اتصال دائم بالعماد عون للعمل ضمن توجيهاته. وفي تاريخ ٢٠٠١/٨/٥ وعلى اثر زيارة غبطة

البطريك لبلدة الكحالة اقدم المدعى عليهم المذكورون اعلاه والمؤيدون للتيار العوني على رفع لافتات وكتابات واطلاق شعارات في اثناء استقبالهم غبطته تتدد بالوجود العسكري السوري في لبنان ومنها "ايه يلا سوريا تطلع برا"، و"لبنان في لبنان وسوريا في سوريا والانسحاب السوري الآن".

القرار الرابع

وتناول القرار الرابع توقيف سبعة عونيين في محلة انطلياس على يد دورية امنية امام مكتب "التيار الوطني الحر". وانتهى الى اتهام المدعى عليهم الياس ناصيف النممن وغسان امال عطاالله وهاني جوزف الخوري وجان كريم عبد الكريم وشربل ميشال سقيم وشربل الياس باخوس وايلي ابراهام ماليان بجناية المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات واصدار مذكرة لقاء قبض في حق كل منهم، واجاب محاكمتهم امام المحكمة العسكرية الدائمة وتضمنهم الرسوم والمصاريف.

وفي الوقائع ان المدعى عليهم ناصيف نممن وغسان امال عطاالله وهاني جوزف الخوري وجان كريم عبد الكريم وشربل ميشال سقيم وشربل الياس باخوس وايلي ابراهيم ماليان تجمعوا امام مكتب التيار في انطلياس في التاريخ المذكور حيث كان يعقد اجتماع للهيئة العامة للتيار غير المرخص له حيث تبين ان المدعى عليهم ينتمون الى "التيار الوطني الحر" وحضروا الى المكان لاستطلاع موضوع توقيف شباب تابعين للتيار ومعرفة ما ينبغي عمله للافراج عنهم. وفي التحقيق معهم اعترف المدعى عليه هاني الخوري بتأييده مبادئ التيار وقيامه بتسليم المدعو ادونيس عكره (ملاحق بدعوى على حده في الموضوع نفسه) مفاتيح مكتب في جبيل حيث تم تصوير منشورات، واعترف ان من بعض غايات اجتماعات "التيار الوطني الحر" التتديد بالوجود السوري الذي يعتبرون انه ينتقص من سيادة الدولة اللبنانية. وكان قد اعترف ايضا في التحقيق الاولي بحضوره اجتماعات في مكتب التيار في انطلياس كانت تتعرض للدولة اللبنانية ولطريقة معالجتها الرديئة لاوزاع البلاد، اضافة الى رفض الوجود السوري في لبنان. واعترف المدعى عليه غسان عطاالله بمشاركته في تظاهرات اطلقت هتافات تطالب بخروج السوريين من لبنان لأن وجودهم ينتقص من السيادة اللبنانية. وكان قد اعترف ايضا في التحقيق الاولي بقيام مناصري التيار باطلاق هتافات في اثناء حضور البطريك صفير الى الكحالة مثل "بدنا نحكي الحقيقة سوريا ما منطقيا".

واعترف المدعى عليه الياس النممن باشرافه على طلاب كانوا يوزعون منشورات في محلة الشيفروليه تطالب باطلاق موقوفين مؤيدين للتيار، كما اعترف بحضوره اجتماعات فرعية لعناصر التيار العوني تتناول نشاطات سياسية واجتماعية. كما ذكر ان "التيار الوطني الحر" يعتبر ان الوجود العسكري السوري ينتقص من السيادة اللبنانية، واعترف المدعى عليه جان كريم عبد الكريم بمشاركته في تظاهرات واجتماعات للتيار العوني تهدف الى تحقيق السيادة والحريّة والاستقلال، وذلك بالمطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان لان وجوده ينتقص من سيادة الدولة اللبنانية. وقد اعترف في التحقيقات الاولية بمساهمته الفاعلة في تنظيم اجتماع بجة في ساحة الكنيسة تاريخ ٢٠٠١/٨/٣ وحضوره الاجتماع، حيث ورد اتصال هاتفى من العماد عون اذيع عبر مكبرات الصوت ودار نقاش بين الاخير وبعض الصحافيين. وقد صدرت هتافات في اثناء ذلك تطالب بخروج القوات السورية شارك فيها المدعى عليه، كما اعترف بمشاركته في جبيل في اجتماع ضخم في مكتب التيار العوني ترأسه ادونيس عكرة وتناول العمالة السورية في لبنان حيث صدرت توصيات. واعترف المدعى عليه شربل سقيم بأنه شارك في تظاهرات مع احزاب كان هدفها المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان وتصحيح العلاقات مع سوريا.

واعترف المدعى عليه شربل باخوس بمشاركة في تظاهرات كمؤيد للتيار، ومن اهدافها انسحاب الجيش السوري من لبنان كما اعترف المدعى عليه ايلي ابراهام ماليان بأنه شارك في حضور بعض اجتماعات "التيار الوطني الحر" في انطلياس اذ انه يؤمن بأهداف التيار لناحية الحرية والسيادة والاستقلال، وذلك بطرق سلمية توصلاً الى انسحاب الجيش السوري من لبنان.

القرار الخامس

واتهم القرار الخامس جاد الياس الحتي وبسام مارسيل خوري وحنا شاهين ونسيم منير ابو سمرا وخليل نعمة حجار ويوسف نخلة غصن وبول جرجي باسيل وميشال الياس جعجع وبسام فريد دعبيس، بجناية المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات واصدار مذكرة القاء قبض في حق كل منهم، والظن بهم بجنحة المادة ١٥٧ من قانون القضاء العسكري وايجاب محاكمتهم امام المحكمة العسكرية النازرة في قضايا الجنايات.

وجاء في الوقائع: تبين من التحقيق انه في تاريخ ٢٠٠١/٨/١١ اقدمت مديرية المخابرات في الجيش على توقيف المدعى عليهم لاقدم البعض منهم على القيام بنشاطات سياسية لمصلحة حزب منحل غير آبهين لقرارات الدولة اللبنانية التي تحظر ذلك، واطلاقهم شعارات مناهضة للدولة واضعاف النظام العام وادام البعض الآخر منهم على عقد اجتماعات لمصلحة تيار سياسي غير مرخص له والتظاهر ورفع كتابات وافتات تتدد بوجود الجيش السوري العربي على الاراضي اللبنانية وتوزيع منشور تمس بسمعة الجيش اللبناني والسوري.

وفي التحقيق معهم تبين ان المدعى عليهم جاد الحتي وحنا شاهين ونسيم بو سمرا وخليل حجار ويوسف غصن وبول باسيل وبسام دعبيس جميعهم من المؤيدين للتيار العوني وقد شاركوا في مختلف النشاطات التي دعا اليها من تظاهرات ضد الوجود العسكري السوري في لبنان مرددين شعارات ورافعين لافتات كتب فيها "ايه يللا سوريا طلعي برا" و"لا سيادة في ظل الاحتلال السوري"، الى توزيع النشرات اللبنانية العونية التي تصدر اسبوعياً عن مكتب الاعلام في التيار العوني في باريس، وتمس بسمعة الجيش اللبناني والسوري. وقد جرى توقيفهم في ٢٠٠١/٨/٧ امام مكتب التيار العوني في انطلياس على اثر تجمعمهم واطلاقهم الشعارات المذكورة على اثر توقيف بعض الشباب من التيار العوني.

اما المدعى عليهم حسام خوري وميشال جعجع فهما ينتميان الى حزب "القوات اللبنانية" المنحلة، ورغم حله تابعا نشاطهما الحزبي لاعادة هيكلته وعقد الاجتماعات وتوزيع المنشورات المؤيدة لـ"القوات اللبنانية" والمناهضة للدولة وسياستها الداخلية والخارجية واضعاف النظام العام.

القرار السادس

وفي القرار السادس اتهم شربل ميشال قصاص وادونيس روافيل العكرة وميشال اميل حتي وجرجس طعمة مراد ويعقوب مارون العتيق وجوزف صقر صقر وسمير شفيق طابع ومخايل رشيد عواد وطارق ادوار الحجل وطانيوس نجيب حبيقة وراغب بطرس ابي عقل بجناية المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات، والظن بالمدعى عليه طانيوس حبيقة بجنحة المادة ١٤٤ من قانون القضاء العسكري وبالمدعى عليه راغب ابي عقل بجنحة المادة ١٥٧ من القانون نفسه، وايجاب محاكمتهم امام المحكمة العسكرية.

وفي الوقائع انه تبين من التحقيق ان المدعى عليهم قصاص والعكرة وحتى ومراد والعتيق وصقر وطابع والحجل وحبيقة وابي عقل ينتمون الى التيار العوني غير المرخص له ومن الناشطين فيه ويعتبرون ان سيادة لبنان وحرية واستقلاله لا تتحقق بوجود الجيش السوري، وان الدولة اللبنانية مرهونة للارادة السورية. وقد اشتركوا في تظاهرات عدة اقدموا خلالها

على اطلاق شعارات معادية للجيش السوري وتمس به، ورفع لافتات تندد بوجوده في لبنان، وقد اوقفتم الاجهزة الامنية في اثناء تجمعهم امام مكتب "التيار الوطني الحر" في انطلياس.

اما المدعى عليه مخايل رشيد عواد فينتمي الى حزب "القوات" المنحل، ورغم قرار حله ظل يمارس مهمات قيادية ويلقي محاضرات ويحرض عناصر هذا الحزب على القيام بتظاهرات ضد الوجود السوري ولرفع الوصاية عن لبنان. كما تبين ان المدعى عليه طانيوس حبيقة اقدم على انتحال صفة امنية في الجامعة اللبنانية في حين اقدم المدعى عليه راغب ابي عقل على توزيع منشور تطالب بالانسحاب السوري من لبنان وتقول ان وجوده غير شرعي، وتمس بسمعة الجيشين اللبناني والسوري.

القرار السابع

اما القرار السابع فاتهم روبير موريس رزق الله وروجيه كميل دكاش وايليا جورج قشوع وروي مارون عاني وجورج قشوع وروي مارو عاني وجورج خليل ابي خليل بجناية ٢٨٨، وطلب اصدار مذكرات القاء قبض في حقهم وايجاب محاكمتهم امام المحكمة العسكرية الدائمة.

وفي الوقائع: تبين من التحقيق انه على اثر زيارة غبطة البطريرك لبلدة الكحالة في تاريخ ٢٠٠١/٨/٥ دعا حزب "القوات اللبنانية" المنحل وكذلك التيار العوني غير المرخص له المؤيدين لهما الى تنظيم تظاهرة، اضافة الى دعوة بعض المواطنين الى استقبال غبطته. وفي اثناء ذلك اقدم المدعى عليهم روبير رزق الله وروجيه دكاش وايليا قشوع وروي بجاني وجورج ابي خليل على اطلاق خطابات وشعارات وحمل لافتات تندد بالوجود العسكري السوري على الاراضي اللبنانية، فأوقفتم الاجهزة الامنية اللبنانية.

القرار الثامن

واحال القرار الثامن المدعى عليهم شادي عقل تتوري وحليم روكز تتوري وغسان حنا لحدو وايلي انطوان صابر وجوزف انطوان وانيس ورامي عصام نحاس وايلي سعيد ابي راشد والفرد شحاده خير الله وديمترى انطوان حبسون وبول فرنسوا حكيم وربيع جوني عوض وشهد جورج دعبول واسامة نوري الضيعة لمحاكمتهم بجناية المادة ٢٨٨ عقوبات.

والمدعى عليهم بحسب وقائع القرار من مؤيدي التيار العوني والمؤمنين بأهدافه ومبادئه التي تدعو الى رفض سياسة الدولة، ويطالب بالانسحاب السوري من لبنان حفاظا على الحرية والسيادة والاستقلال، وهم يشاركون في نشاطات هذا التيار غير المرخص وفي التظاهرات التي يدعو اليها، وعلى اثر اقدام الاجهزة الامنية اللبنانية على توقيف بعض مؤيدي هذا التيار في ٢٠٠١/٨/٨ لقيامهم بأعمال تعرض لبنان لخطر اعمال عدائية وتعكر علاقاته بدولة شقيقة وسماع المدعى عليهم عبر وسائل الاعلام بتنظيم تظاهرة في ٢٠٠١/٨/٩

القرار التاسع

والقرار التاسع احيل بموجبه الموقوفين من التيار فادي ابو جمرا نجل اللواء عصام ابو جمرا ونعيم الياس عون ابن شقيق العماد ميشال عون وطارق فهيم طرابلسي والياس رزق الله الزغبي وجاد ميلاد بجاني ووليد نديم الاشقر وزياد جوزف مونس وانطوان سركييس مخبير وميشال نجيب ابو نجم وغسان فارس ابي نادر ليحاكموا بجناية المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات. وذكر القرار ان المدعى عليهم اشتركوا في محاضرات وتظاهرات والتقى بعضهم العماد عون في فرنسا وهم ابو جمرا ونعيم عون وطرابلسي ومونس وابي نادر حول التنسيق مع العماد عون لنشر اهداف التيار وكيفية تحريك الطلاب. وان المدعى عليهم كانوا يعملون على نشر مبادئ التيار ونهجه المناهض للوجود السوري في لبنان.

